مجلة العلوم الإنسانية
بجامعة حائل

جامعة حائل
UNIVERSITY OF HAIL

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

السنة السابعة، العدد 22
المجلد الثاني، يونيو 2024

Print 1658 -788 X
Online E- 8859-1658

Arcif
Analytics

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

للتواصل:

مركز النشر العلمي والترجمة

جامعة حائل، صندوق بريد: 2440 الرمز البريدي: 81481

https://uohjh.com/

j.humanities@uoh.edu.sa

ردمد : إلكتروني E-1658-8819 ورقي 1658- 788X رقم الإيداع 14398368

نبذة عن المجلة

تعريف بالمجلة

مجلة العلوم الإنسانية، مجلة دورية علمية محكمة، تصدر عن وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة حائل كل ثلاثة أشهر بصفة دورية، حيث تصدر أربة أعداد في كل سنة، وبحسب اكتمال البحوث المجازة للنشر.

وقد نجحت مجلة العلوم الإنسانية في تحقيق معايير اعتماد معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية معامل " أرسيف Arcif " للموافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وقد أطلق ذلك خلال التقرير السنوي الثامن للمجلات للعام 2023.

رؤية المجلة

التميز في النشر العلمي في العلوم الإنسانية وفقاً لمعايير مهنية عالمية.

رسالة المجلة

نشر البحوث العلمية في التخصصات الإنسانية؛ لخدمة البحث العلمي والمجتمع المحلي والدولي.

أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى إيجاد منافذ رصينة؛ لنشر المعرفة العلمية المتخصصة في المجال الإنساني، وتمكين الباحثين -من مختلف بلدان العالم- من نشر أبحاثهم ودراساتهم وإنتاجهم الفكري لمعالجة واقع المشكلات الحياتية، وتأسيس الأطر النظرية والتطبيقية للمعارف الإنسانية في المجالات المتنوعة، وفق ضوابط وشروط ومواصفات علمية دقيقة، تحقيقا للجودة والريادة في نشر البحث العلمي.

قواعد النشر

لغة النشر

1- تقبل المجلة البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية.
2- يُكتب عنوان البحث وملخصه باللغة العربية للبحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية.
3- يُكتب عنوان البحث وملخصه ومراجعه باللغة الإنجليزية للبحوث المكتوبة باللغة العربية، على أن تكون ترجمة الملخص إلى اللغة الإنجليزية صحيحة ومتخصصة.

مجالات النشر في المجلة

تهتم مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل بنشر إسهامات الباحثين في مختلف القضايا الإنسانية الاجتماعية والأدبية، إضافة إلى نشر الدراسات والمقالات التي تتوفر فيها الأصول والمعايير العلمية المتعارف عليها دوليًا، وتقبل الأبحاث المكتوبة باللغة العربية والإنجليزية في مجال اختصاصها، حيث تعنى المجلة بالتخصصات الآتية:

- علم النفس وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والفلسفة الفكرية العلمية الدقيقة.
- المناهج وطرق التدريس والعلوم التربوية المختلفة.
- الدراسات الإسلامية والشريعة والقانون.
- الآداب: التاريخ والجغرافيا والفنون واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والسياحة والآثار.
- الإدارة والإعلام والاتصال وعلوم الرياضة والحركة.

أوعية نشر المجلة

تصدر المجلة ورقيًا حسب القواعد والأنظمة المعمول بها في المجلات العلمية المحكمة، كما تُنشر البحوث المقبولة بعد تحكيمها إلكترونيًا لتعم المعرفة العلمية بشكل أوسع في جميع المؤسسات العلمية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها.

ضوابط النشر في مجلة العلوم الإنسانية وإجراءاته

أولاً: شروط النشر

أولاً: شروط النشر

1. أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة المعرفية في التخصص.
2. لم يسبق للباحث نشر بحثه.
3. ألا يكون مستلًا من رسالة علمية (ماجستير / دكتوراة) أو بحوث سبق نشرها للباحث.
4. أن يلتزم الباحث بالأمانة العلمية.
5. أن تراعى فيه منهجية البحث العلمي وقواعده.
6. عدم مخالفة البحث للضوابط والأحكام والآداب العامة في المملكة العربية السعودية.
7. مراعاة الأمانة العلمية وضوابط التوثيق في النقل والاقتباس.
8. السلامة اللغوية ووضوح الصور والرسومات والجداول إن وجدت، وللمجلة حقها في مراجعة التحرير والتدقيق النحوي.

ثانيًا: قواعد النشر

1. أن يشتمل البحث على: صفحة عنوان البحث، ومستخلص باللغتين العربية والإنجليزية، ومقدمة، وصلب البحث، وخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات، وثبت المصادر والمراجع باللغتين العربيّة والإنجليزيّة، والملاحق اللازمة (إن وجدت).
2. في حال (نشر البحث) يُزوّد الباحث بنسخة إلكترونية من عدد المجلة الذي تم نشر بحثه فيه، ومستلاً لبحثه .
3. في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيًا أو إلكترونيًا، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّية والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل– وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
4. لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة إلا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
5. الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين، ولا تعبر عن رأي مجلة العلوم الإنسانية.
6. النشر في المجلة يتطلب رسوما مالية قدرها (1000 ريال) يتم إيداعها في حساب المجلة، وذلك بعد إشعار الباحث بالقبول الأولي وهي غير مستردة سواء أجيز البحث للنشر أم تم رفضه من قبل المحكمين.

ثالثًا: توثيق البحث

أسلوب التوثيق المعتمد في المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA7)

رابعا: خطوات وإجراءات التقديم

1. يقدم الباحث الرئيس طلبًا للنشر (من خلال منصة الباحثين بعد التسجيل فيها) يتعهد فيه بأن بحثه يتفق مع شروط المجلة، وذلك على النحو الآتي:
   أ. البحث الذي تقدمت به لم يسبق نشرة (ورقيا أو إلكترونيا)، وأنه غير مقدم للنشر، ولن يقدم للنشر في وجهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه، ونشرة في المجلة، أو الاعتذار للباحث لعدم قبول البحث.
   ب. البحث الذي تقدمت به ليس مستلا من بحوث أو كتب سبق نشرها أو قدمت للنشر، وليس مستلاً من الرسائل العلمية للماجستير أو الدكتوراة.
   ج. الالتزام بالأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي.
   د. مراعاة منهج البحث العلمي وقواعده.
   هـ. الالتزام بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل كما هو في دليل المؤلفين لكتابة البحوث المقدمة للنشر في مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل وفق نظام APA7
2. إرفاق سيرة ذاتية مختصرة في صفحة واحدة حسب النموذج المعتمد للمجلة (نموذج السيرة الذاتية).
3. إرفاق نموذج المراجعة والتدقيق الأولي بعد تعبئته من قبل الباحث.
4. يرسل الباحث أربع نسخ من بحثه إلى المجلة إلكترونياً بصيغة (word) نسختين و (PDF) نسختين تكون إحداهما بالصيغتين حالية مما يدل على شخصية الباحث.
5. يتم التقديم إلكترونياً من خلال منصة تقديم الطلب الموجودة على موقع المجلة (منصة الباحثين) بعد التسجيل فيها مع إرفاق كافة المرفقات الواردة في خطوات وإجراءات التقديم أعلاه.
6. تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، وتقرير أهليته للتحكيم، أو الاعتذار عن قبوله أولياً أو بناء على تقارير المحكمين دون إبداء الأسباب وإخطار الباحث بذلك
7. تملك المجلة حق رفض البحث الأولي ما دام غير مكتمل أو غير ملتزم بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة حائل للعلوم الإنسانية.
8. في حال تقرر أهلية البحث للتحكيم يخطر الباحث بذلك، وعليه دفع الرسوم المالية المقررة للمجلة (1000) ريال غير مستردة من خلال الإيداع على حساب المجلة ورفع الإيصال من خلال منصة التقديم المتاحة على موقع المجلة، وذلك خلال مدة خمس أيام عمل منذ إخطار الباحث بقبول بحثه أولياً وفي حالة عدم السداد خلال المدة المذكورة يعتبر القبول الأولي ملغي.
9. بعد دفع الرسوم المطلوبة من قبل الباحث خلال المدة المقررة للدفع ورفع سند الإيصال من خلال منصة التقديم، يرسل البحث لمحكّمين اثنين؛ على الأقل.
10. في حال اكتمال تقارير المحكّمين عن البحث؛ يتم إرسال خطاب للباحث يتضمّن إحدى الحالات التّالية:
    أ. قبول البحث للنشر مباشرة.
    ب. قبول البحث للنّشر؛ بعد التّعديل.
    ج. تعديل البحث، ثمّ إعادة تحكيمه.
    د. الاعتذار عن قبول البحث ونشره.
11. إذا تطلب الأمر من الباحث القيام ببعض التعديلات على بحثه، فإنه يجب أن يتم ذلك في غضون (أسبوعين من تاريخ الخطاب) من الطلب. فإذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات خلال المدة المحددة، يعتبر ذلك عدولا منه عن النشر، ما لم يقدم عذرا تقبله هيئة تحرير المجلة.
12. في حالة رفض أحد المحكمين للبحث، وقبول المحكم الآخر له وكانت درجته أقل من 70%؛ فإنّه يحق للمجلة الاعتذار عن قبول البحث ونشره دون الحاجة إلى تحويله إلى محكم مرجح، وتكون الرسوم غير مستردة.

13. يقدم الباحث الرئيس (حسب نموذج الرد على المحكمين) تقرير عن تعديل البحث وفقاً للملاحظات الواردة في تقارير المحكمين الإجمالية أو التفصيلية في متن البحث
14. للمجلة الحق في الحذف أو التعديل في الصياغة اللغوية للدراسة بما يتفق مع قواعد النشر، كما يحق للمحررين إجراء بعض التعديلات من أجل التصحيح اللغوي والفني، وإلغاء التكرار، وإيضاح ما يلزم. وكذلك لها الحق في رفض البحث دون إبداء الأسباب.
15. في حالة رفض البحث من قبل المحكمين فإن الرسوم غير مستردة.
16. إذا رفض البحث، ورغب المؤلف في الحصول على ملاحظات المحكمين، فإنه يمكن تزويده بهم، مع الحفاظ على سرية المحكمين. ولا يحق للباحث التقدم من جديد بالبحث نفسه إلى المجلة ولو أجريت عليه جميع التعديلات المطلوبة.
17. لا ترّد البحوث المقدمة إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر، ويخطر المؤلف في حالة عدم الموافقة على النشر
18. يحق للمجلة أن ترسل للباحث المقبول بحثه نسخة معتمدة للطباعة للمراجعة والتدقيق، وعليه إنجاز هذه العملية خلال 36 ساعة.
19. لهيئة تحرير المجلة الحق فـــي تحديد أولويات نشر البحوث، وترتيبها فنياً.

المشرف العام

سعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

أ. د. عبد العزيز بن سالم الغامدي

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

أ. د. بشير بن علي اللويش
أستاذ الخدمة الاجتماعية

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. سالم بن عبيد المطيري
أستاذ الفقه

د. وافي بن فهيد الشمري
أستاذ اللغويات (الإنجليزية) المشارك

أ. د . منى بنت سليمان الذبياني
أستاذ الإدارة

د. ياسر بن عايد السميري
أستاذ التربية الخاصة المشارك

د. نواف بن عوض الرشيدي
أستاذ تعليم الرياضيات المشارك

د.نوف بنت عبدالله السويداء
أستاذ تقنيات تعليم التصاميم والفنون المشارك

د. إبراهيم بن سعيد الشمري
أستاذ النحو والصرف المشارك

محمد بن ناصر اللحيدان
سكرتير التحرير

الهيئة الاستشارية

أ. د. فهد بن سليمان الشايع
جامعة الملك سعود - مناهج وطرق تدريس
Dr. Nasser Mansour
University of Exeter. UK – Education
أ. د. محمد بن مترك القحطاني
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - علم النفس
أ. د. علي مهدي كاظم
جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان - قياس وتقويم
أ. د. ناصر بن سعد العجمي
جامعة الملك سعود - التقييم والتشخيص السلوكي
أ.د. حمود بن فهد القشعان
جامعة الكويت - الخدمة الاجتماعية
Prof. Medhat H. Rahim
Lakehead University - CANADA
Faculty of Education
أ.د. رقية طه جابر العلواني
جامعة البحرين - الدراسات الإسلامية
أ.د. سعيد يقطين
جامعة محمد الخامس - سرديات اللغة العربية
Prof. François Villeneuve
University of Paris 1 Panthéon Sorbonne
Professor of archaeology
أ. د. سعد بن عبد الرحمن البازعي
جامعة الملك سعود - الأدب الإنجليزي
أ.د. محمد شحات الخطيب
جامعة طيبة - فلسفة التربية

الملاءمة المكانيَّة للخدمات الأمنيَّة في مدينة حائل وكفاءتها الوظيفيَّة باستخدام نظم المعلومات الجغرافيَّة

The Spatial Suitability for Security Services in the City of Hail and its Functional Efficiency Using Geographic Information Systems

د. ندى سليمان محمد العلي [1]

[1] أستاذ الجغرافيا البشرية المساعد، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الآداب والفنون، جامعة حائل.

https://orcid.org/0009-0004-6741-1397

Dr.Nana Suliaman Alali [1]

[1] Assistant Professor of Human Geography, Department of Social Sciences, College of Arts and Arts, University of Hail.

(تاريخ الاستلام: 2024/05/19، تاريخ القبول: 2024/08/17، تاريخ النشر: 2024/08/30)

المستخلص

تهدف هذه الدِّراسَة إلى تقييم وتحليل الوضع الراهن للكفاءة المكانيَّة للخدمات الأمنيَّة في مدينة حائل، وملاءمتها لخدمة سكان المدينة؛ وذلك لرفع مستوى ادائها، ومحاولة الوصول إلى المواقع المثلى لتوزيعها؛ من أجل رفع مستوى الكفاءة المكانيَّة للخدمات الأمنيَّة، التي تلبي حاجات السكان في الوقت الراهن ومستقبلًا، وكشفت نتائجها: أن الوضع الراهن لتوزيع الخدمة الأمنيَّة في مدينة حائل، لا يحقق الكفاءة المكانيَّة التي تخدم المناطق ذات الكثافة السكانيَّة المرتفعة في منطقة الدِّراسَة؛ إذ اتخذ نمط التوزيع المكاني لمراكز الشرطة في مدينة حائل نمط التوزيع العشوائي في اتخاذ مواقعها الحاليَّة.ولقد أوصت الدِّراسَة بإعادة توزيع مراكز الشرطة، وزيادتها في مدينة حائل؛ ليمكنها من تغطية الأحياء التي تشهد كثافة سكانيَّة مرتفعة، وتتماشى مع توسع النطاق الحضري في السنوات الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: الخدمات الأمنيَّة، الكفاءة المكانيَّة، الشرطة، نظم المعلومات الجغرافيَّة.

Abstract

Geography contributes to the study of security services by paying attention to their distribution and organization. The geography of services focuses on distribution of security services and factors influencing such distribution paying particular attention to the relationship between the locations of security services and the needs of residents. In doing so, the aim is to draw up in clear vision of ensure that services are efficiently and appropriately provided to the largest possible number of residents.The objective of this study is assess and analyze the current status of the spatial efficiency of police stations in Hail city and their suitability to serve the city's population. It endeavors to determine the optimal locations for the geographical distribution of police stations in order to improve the spatial efficiency of security services, as to meet the current and future needs of population. The study propose a paradigm for defining the geographical boundaries of future police stations.The findings revealed that the current status of the geographicalDistribution of security services in Hail city does not achieve the spatial efficiency the serves the overpopulated areas where the study was conducted. That is the pattern of the spatial distribution of police in Hail city was found to be random and unplanned.The study recommended the re-distribution of police stations in Hail city, and the establishment of new, the can cover neighborhoods with high population density.

Keyword: Security services, spatial efficiency, police, geographic information systems.

للاستشهاد: العلي،ندى سليمان محمد . (2024).الملاءمة المكانيَة للخدمات الأمنية في مدينة حائل وكفاءتها الوظيفيَة باستخدام نظم المعلومات الجغرافيَة. مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل، 02(22).

التمويل: لا يوجد تمويل لهذا البحث.

Funding: "There is no funding for this research".

المقدِّمة:

تعدُّ الخدمات الأمنيَّة في طليعة الخدمات التي لها تماسٌّ مباشر بحياة السكان، والحفاظ على ارواحهم وممتلكاتهم؛ لما تقدمه من توفير الحماية اللازمة لهم، وتفسح الطريق أمام الخدمات الأخرى لممارسة أدوارها؛ إذ بات من الضروري دراسة واقعها الجغرافي، ومدى تحقيقه للملاءمة المكانيَّة والكفاءة الوظيفيَّة، فضلًا عن إمكانيَّة توزيع نطاقات الخدمة بشكل متوازن، يضمن لها مستوى أداء وظيفي عالٍ في حفظ أمن المدينة، تماشيًا مع الزيادة الحاصلة في أعداد السكان، والتوسع العمراني الكبير الذي وصلت إليه. ويأتي استخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافيَّة بوصفها أداة تحليليَّة مكانيَّة، قامت على التكامل مع هذا النوع من البيانات والمعلومات التي يحتاجها صانعو القرار التخطيطي، عند اختيار مواقع ملائمة لإنشاء مراكز الشرطة، وباستخدام البيانات المتوافرة عن منطقة الدِّراسَة، وبالاعتماد على المعايير التخطيطيَّة المحليَّة. ويعدُّ رجال الشرطة الأداة الفاعلة لتحقيق الأمن، ومن خلال كفاءتهم الوظيفيَّة التي لا تتحقق إلا عند توفير أسباب النجاح.

ويتم تقييم الواقع الأمني بالمدينة والتنبؤ المستقبلي له من خلال مراكز الشرطة التي تمثل البوابة الرئيسة لحفظ الأمن في المدن؛ وذلك عن طريق المعطيات المتوفرة والمتمثلة بالمعلومات عن الأحياء السكنيَّة التي تشهد توترًا أمنيًّا، وترتفع فيها نسب الجرائم المسجلة، وتزيد أعمال العنف، وحوادث الاعتداء، وترتفع فيها أعداد الأشخاص الذين سجِّلت في صحيفة سوابقهم مخالفات قانونيَّة، أو ارتكبوا الجرائم.

وينبغي التأكيد على مقومات التنمية البشريَّة للكوادر العاملة في القطاع الأمني عامةً والشرطة خاصة من الضباط والمنتسبين، ولا سيما الجانب التعليمي الذي يعدُّ أحد العناصر الأساسيَّة التي ترتكز عليها التنمية البشريَّة، من خلال إشراكهم بدورات تدريبيَّة تخصصيَّة في مجال التحقيق، تؤهلهم للعمل في مراكز الشرطة، بالشكل الذي يضمن جودة الخدمات الأمنيَّة المقدمة من تلك المراكز، ويرفع من كفاءتها، ومن ثم تسهم في استتباب الأمن في المدينة، والحفاظ على أرواح المواطنين وممتلكاتهم.

مشكلة الدِّراسَة:

تتجلى مشكلة الدِّراسَة في مدينة حائل، والتي تمثل مركز المنطقة، والتي شهدت نمو سكاني، وتوسع عمراني في السنوات الأخيرة، فضلًا عن تزايد النشاطات الاقتصاديَّة فيها، وظهور مشكلات كثيرة، تمثلت بالمشكلات الخدميَّة والتنظيميَّة والاقتصاديَّة؛ ما يتطلب مواكبة هذا النمو لتحقيق الأمن في المدينة؛ لذلك تسعى الدِّراسَة إلى تحليل الوضع الراهن لتوزيع مراكز الشرطة في مدينة حائل، وتقييم كفاءتها المكانيَّة؛ كونها أهم الخدمات التي ترتبط بأمن الفرد واستقراره.

أهداف الدِّراسَة:

١-تقييم الوضع الراهن لتوزيع للخدمات الأمنيَّة (مراكز الشرطة) في مدينة حائل، باستعمال نظم المعلومات الجغرافيَّة.

٢- التعرف على مدى الملاءمة المكانيَّة لمراكز الشرطة وكفاءتها، وفقًا للمعايير التخطيطيَّة في مدينة حائل.

٣- بناء نموذج مكاني خاص باختيار أفضل المواقع الملائمة لإنشاء مراكز شرطة جديدة، وفقًا للمعايير التخطيطيَّة.

فرضيَّة الدِّراسَة:

يتصف التوزيع المكاني لمراكز شرط مدينة حائل بالعشوائيَّة، وبأنه لا يحقق مستوى مقبولًا من الكفاءة المكانيَّة؛ من أجل تقديم الوظيفة المطلوبة منها.

أهميَّة الدِّراسَة:

1-تعدُّ مدينة حائل من المدن التي تشهد توسعًا عمرانيًّا وسكانيًّا في المملكة العربيَّة السعوديَّة، ورافق ذلك عدم الكفاءة المكانيَّة للخدمات الأمنيَّة، وعدم مناسبتها للحجم السكاني، حسب معايير إنشاء مراكز الشرطة في المدن.

2-إبراز الجانب التطبيقي للجغرافيا، عبر حل مشكلات التوزيع الجغرافي للخدمات العامة داخل المدن، باستخدام التحليل المكاني؛ لما للجغرافيين من دور مهم في التخطيط والتنمية، ومن ثم تمكن صناع القرار من اتخاذ القرار السليم بتحسين الكفاءة المكانيَّة الأمنيَّة.

3- تعدُّ الدِّراسَة من الدِّراسَات الأولى في تقييم وتحليل الكفاءة المكانيَّة للخدمات الأمنيَّة داخل مدينة حائل حسب علم الباحثة.

حدود الدِّراسَة المكانيَّة:

تقع مدينة حائل في وسط منطقتها الإداريَّة المعروفة باسمها، أي في الأجزاء الشماليَّة لهضبة نجد، عند التقاء دائرة عرض 27-31 درجة شمالي خط الاستواء، وخط طول 41,25 شرقًا، تمتدُّ أراضيها على سهل شبه مستوٍ يقع عند الأطراف الشماليَّة الشرقيَّة لسفوح سلسلة جبال أجا، تضم المدينة في عام 2023م 344111 نسمة، وهي بذلك تحتل المرتبة الثالثة عشرة بين مدن المملكة العربيَّة السعوديَّة، من حيث حجم السكان كما في الشكل رقم ١ (الهيئة العامة للإحصاء،2023م).

شكل 1

الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة

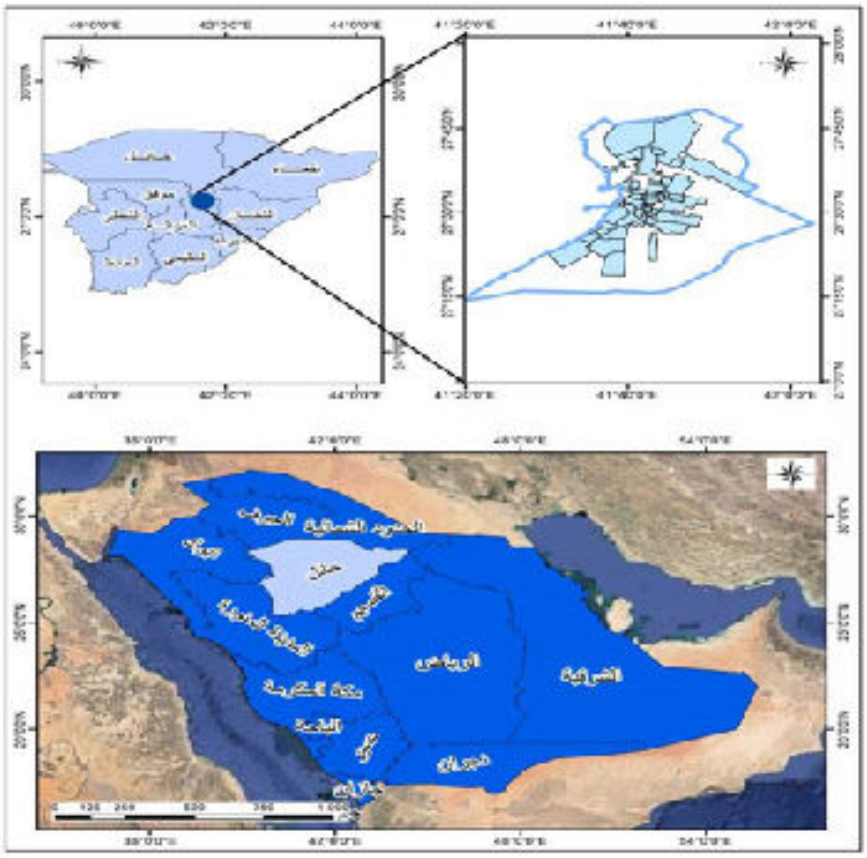

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة الشؤون البلدية والقروية، أمانة حائل، عام 1445هـ

منهج الدِّراسَة وأداتها:

اعتمدت الدِّراسَة على المنهج التحليلي، والمنهج الاستقرائي الذي يبدأ من الجزيئات إلى الكليات، من خلال استخدام الأسلوب التطبيقي، وذلك بتطبيق نظم المعلومات الجغرافيَّة؛ لمعرفة الوضع الراهن لتوزيع مراكز الشرط في مدينة حائل، الذي يتطلب جمع البيانات الوصفيَّة والمكانية؛ من أجل تحقيق الأهداف، والوصول إلى النتائج المرجوة للدِّراسَة، وتم استخدام برنامج ArcMap في التحليل المكاني، من خلال الآتي:

- التحليل المكاني للظاهرات النقطيَّة، وهي كالآتي:

- تحليل صلة الجوار (Nearst Neighbor Analysis)

ويهدف إلى وصف نمط توزيع مواقع الانتشار المكاني لمراكز الشرطة في مدينة حائل، وقد جرى تمثيلها على شكل نقاط على الخريطة منطقة الدِّراسَة؛ للوصول إلى درجة نمط توزيعها، من خلال اتخاذها نمط العشوائيَّة، أو المنتظمة، أو المتجمعة (الجراش، 2004، ص. 493)، حيث تنحصر قيمة صلة الجوار بين قيمة صفر، وهي القيمة التي تمثل التوزيع المتجمع، وقيمة (2,15) وهي القيمة التي تمثل التوزيع المنتظم، وتمثل قيمة واحد صحيح نمط التوزيع العشوائي.

- دليل الارتباط الذاتي المكاني معامل الارتباط المكاني الذاتي Spatial Autocorrelation (Coefficient Moran Index): المعروف باسم معامل موران، نسبة للعالم الذي ابتكره، وهو شبيه بمعامل صلة الجوار؛ إذ يهدف إلى الكشف عن نمط وانتشار الظواهر جغرافيًّا، وذلك من خلال دراسة التماثل في توزيع مفردات الظاهرة مكانيًّا، ومدى الارتباط الذاتي بينها، وتتراوح قيم معامل موران بين (-1و+1)، وإن كانت قيمته قريبة من -1 فيدل على النمط المشتت أو المتباعد، وأما إن كانت القيمة قريبة من +1 دلت على النمط المتجمع أو المتقارب، بينما إن كانت القيمة قريبة من الصفر فتشير إلى النمط العشوائي في التوزيع المكاني (داود، 2018، ص.39).

- المركز المتوسط Mean Center: أحد أساليب النزعة المركزيَّة المكانيَّة، وهو مقابل للمتوسط الحسابي في البيانات

غير المكانيَّة، وهو يمثل النقطة التي تتوسط إحداثيات مواقع الظاهرة.

- الظاهرة المركزيَّة أو الوسطى Central Feature: وهي نقطة محددة من مفردات الظاهرة تقع أقرب ما يكون لمركز توزيع مفردات الظاهرة قيد البحث.

-تحليل اتجاه التوزيع (التوزيع الاتجاهي) Directional Distribution: يهدف إلى تحديد اتجاه توزيع مفردات الظاهرة المدروسة، من خلال رسم شكل بيضاوي، يمثل اتجاه توزيع أغلبية مفردات الظاهرة المدروسة، أي الاتجاه المكاني العام للظاهرة.

- المسافة المعياريَّة Standard Distance: وهو تحليل مقابل لمفهوم الانحراف المعياري في البيانات غير المكانيَّة، وتستخدم قيمة المسافة المعياريَّة لرسم الدائرة المعياريَّة، حيث تمثل نصف قطر الدائرة المعياريَّة، التي تحدد منطقة تركز أغلب مفردات الظاهرة قيد الدِّراسَة، وهي تعبر عن مدى تشتت أو انتشار الظاهرة؛ فكلما كبُرت مساحة الدائرة دلَّ ذلك على تشتت الظاهرة، وكلما صغُرت مساحة الدائرة دلَّ ذلك على تركز توزيع الظاهرة، والمسافة المعياريَّة تدل على أن 68٪ من مفردات الظاهرة ستقع داخل الدائرة المعياريَّة.

- نطاق التأثير (Buffer zone): الحرم المكاني عبارة عن نطاق مساحي يحيط بالظاهرة المدروسة، ويحدد نطاق التأثير من قبل المستخدم، أو بناءً على شروط الإدارة التي تقدم الخدمة، فالمسافة بين النقطة المحددة والدائرة التي سوف تنشا فيما بعد تُسمَّى نطاق الحرم المكاني (داود، 2012، ص.42).

- تحليل كيرنل (Kernel):

يهدف تحليل كيرنل إلى تقدير كثافة التوزيع الجغرافي لتوزيع ظاهرة معينة على مساحة محددة، وتحديد المناطق التي تتركز الظاهرة. وقد وجد في الأصل للحصول على تقدير للتحليل الأحادي، أو المتعدد للاحتمالات المتوقعة لتوزيع ظاهرة معينة (burger, 1995, p.237).

- نموذج الملاءمة المكانيَّة Suitability analysis) (modeling:

الهدف من هذا التحليل تحديد الموقع الأمثل لإنشاء خدمة ما، وفقًا لمجموعة من المعايير العلميَّة المحددة، ويتم ذلك عن طريق جمع طبقات المتغيرات بعد ضربها في وزنها من خلال (Raster calculator) منتجة بذلك طبقة جديدة تمثل نموذج الملاءمة (عبده، 2012، ص.44).

- كما عُرضت بيانات الدِّراسَة ونتائجها على شكل جداول وخرائط، وتم الاعتماد على برنامج Arc Gis 10.7,1 لإنتاج خرائط الدِّراسَة.

مصادر جمع البيانات:

جمعت البيانات اللازمة لإجراء الدِّراسَة من أجل استخدامها في نظم المعلومات الجغرافيَّة من مصادر عدَّة، وتشمل هذه البيانات:

- الطبقات: وتم الحصول عليها من أمانة منطقة حائل على هيئة طبقات (shape File)، تمثل طبقة كلٍّ من الطرق حدود الأحياء استعمالات الأرض.

- بيانات إحصاء السكان من الهيئة العامة للإحصاء.

- مواقع الشرطة في مدينة حائل تم الحصول عليها من Google Map.

الإطار النظري والدِّراسَات السَّابقة:

لقد اهتم الجغرافيون في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وبدايات القرن الحادي والعشرين، بعددٍ من الظواهر الاجتماعيَّة، وعدد من الموضوعات الجديرة بالاهتمام والدِّراسَة، كتوزيع الخدمات باعتبارها مشكلةً من المشكلات التي أفرزتها علاقة الإنسان مع بيئته، ولعلَّ من أبرزها تقييم وتوزيع الخدمات داخل المجتمع؛ من أجل ضمان مصلحة المجاميع الاجتماعيَّة داخل المدن، وخاصة تلك التي تعاني من الضرر الأكبر، من عدم المساواة في توزيع المنافع العامة داخل المدن، والتي من أجل ذلك عُدت، وتعدُّ دراسة الخدمات داخل المدن مؤشرًا على الاهتمام بالإنسان (محمد، 2015، ص.475).

وتعدُّ جغرافيَّة الخدمات من أفضل فروع الجغرافيا لتطبيق نظم المعلومات الجغرافيَّة وإدارتها، وذلك من خلال وضع التصورات، وطرح الاستفسارات؛ للوصول إلى إجابات من شأنها أن تحلَّ الكثير من مشكلات توزيع الخدمات؛ وذلك بسبب توسع الأنشطة الخدميَّة داخل المدن من ناحية، وعدم وجود تعريف محدد لجغرافيَّة الخدمات يتفق عليه الجميع من ناحية أخرى؛ إذ نجد أن التعريف يختلف من باحث إلى آخر، أو بحسب غرض أو هدف البحث، والسبب يرجع إلى أن قطاع الخدمات يتميز بالاتساع والتنوع، ولا يمكن لأي باحث أن يقوم بدراسة كل أنواع الخدمات في رقعة جغرافيَّة معينة؛ إذ لا بدَّ من التركيز على دراسة خدمة واحدة أو اثنتين على الأكثر .

وبالرغم من اهتمام الجغرافيين بدراسة الخدمات الأمنيَّة، فإن هناك بعض العوائق التي تعوقهم في هذا المجال، إلا أنه يمكن للجغرافيين أن يتخطوها من خلال سرعة الاستجابة للتغيرات الحاصلة في المدن على جميع الأصعدة؛ وذلك للتقليل من سلبيَّة

المواقع، ولهذه النواحي تأثيرها في دراسة كفاءة الخدمة وكفايتها، وهذا يتم من خلال الاتجاهات الحديثة لدراسة الخدمات الذي اقترحها «سيلي " والذي حدد أربعة عناصر لدراسة الخدمات، تتماشى مع الاتجاهات الحديثة، وهي الغرض من الخدمة والعلاقة بينها وبين المجتمع، البناء الذي يوضح توزيع الخدمة داخل الحيز الجغرافي، التقييم ومن خلاله يتم إعادة توزيع الخدمة، وتحديد الموقع، حيث يمكن للجغرافي أن يحدد المناطق التي تحتاج إلى خدمات جديدة داخل الحيز المكاني (البغدادي، 1994، ص. 273-275).

وتعدُّ الخدمات الأمنيَّة الأهم والأولى بتطبيق الاتجاهات الحديثة، في نوزيعها وتقييمها، إذ تعدُّ من أهم أنواع الخدمات التي تحفظ للإنسان كرامته ونفسه ودينه وعرضه وجميع حقوقه (السبيعي، 2013، ص. 19).

الدِّراسَات السابقة:

حظيت الخدمات الأمنيَّة بجانب وفير من الدِّراسَات على المستوى المحلي والعربي والعالمي، وخاصة فيما يتعلق بالأنماط المكانيَّة لمراكز الشرطة، ومدى كفاءته وكفايتها كدراسة (العمر، 1999) التي هدفت لدراسة تحليل مقارن للأنماط المكانيَّة لمديريات الشرطة في بغداد، ودراسة (الطائي، 2013) التي تناولت تقييم عمل مراكز الشرطة في مدينة النجف، ودراسة (احمد، عبد، 2020) التي تناولت بالدِّراسَة الكشف عن اتجاه التوزيع والأنماط المكانيَّة التي تتخذها مراكز الشرطة في جانب الكرخ بغداد، باستخدام نظم المعلومات الجغرافيَّة، كما تناولت دراسة (الجياشي، 2021) تقييم عمل مراكز الشرطة في محافظة المثنى، وبيان مدى كفاءتها وكفايتها.

وبعض الدِّراسَات انصبَّ اهتمامها على دراسة وتقييم التوزيع المكاني لمراكز الشرط، كدراسة (كبارة، 2001) التي تناولت بتوزيع مراكز الأمن العام في حاضرة الدمام باستخدام نظم المعلومات الجغرافيَّة، ودراسة (الحربي، 2018) التي تناولت بالدِّراسَة الملاءمة والكفاءة المكانيَّة لمراكز الشرطة في مدينة بريدة، باستخدام نظم المعلومات الجغرافيَّة، ودراسة (سليمان، 2016) تناولت توزيع مراكز الشرطة في مدينة الخرطوم الكبرى، ودراسة (الضباطي، الحربي، 2018) تناولت تقييم الوضع الحالي لواقع التوزيع المكاني للمراكز الأمنيَّة في مدينة الرياض، وقياس كفاءتها المكانيَّة باستخدام نظم المعلومات الجغرافيَّة.

ومن الدِّراسَات الأجنبيَّة دراسة (RICHARD، 2018 STASSEN) التي تناولت تقييم إمكانيَّة الوصول إلى خدمات الشرطة في السويد، من خلال تطبيق نظريَّة المكان المركزي.

يُستنتج مما سبق أن جميع الدِّراسَات التي تناولت ظاهرة مراكز الشرطة، والتوزيع المكاني لها من زوايا عدة، اختلفت طبيعة أهدافها، فقد تناول بعضها الكشف عن واقع التوزيع المكاني، وتقييم هذا التوزيع، ومدى كفاءته وكفايته.

وقد توافق موضوع الدِّراسَة الحاليَّة بشكل عامٍّ مع بعض أهداف الدِّراسَات السابقة، إلا أنها اختلفت معها في نواحٍ عدة، منها منطقة الدِّراسَة؛ إذ إنه –حسب اطلاعي– لا توجد أي دراسة تتعلق بمراكز الشرطة في مدينة حائل، كما أن هذه الدِّراسَة اختلفت في تناول موضوع التعرف على نمط التوزيع المكاني لمراكز الشرطة، ومدى كفاءتها وكفايتها من الناحية المكانيَّة.

أمّا من حيث المنهجيَّة، فقد تنوعت الدِّراسَات السابقة في منهجياتها وأدواتها، واختيار عيناتها باختلاف أهدافها، فاتَّفقت الدِّراسَة الحاليَّة مع دراسة (الحربي، 2018) ودراسة (الضباطي والحربي، 2018) في اعتمادها على المنهجين التحليلي والاستقرائي، كما استفادت الدِّراسَة الحاليَّة من هذه الدِّراسَات في طرق تطبيقها، وعرض نتائجها، وفيما يتعلق بما توصلت إليه هذه الدِّراسَات، فقد دلَّت نتائج بعضها على وجود خلل في التوزيع، وعدم كفاءة وكفاية في بعض الأماكن، على الرغم من أنَّ الدِّراسَات السابقة أظهرت اختلافًا في طريقة تناولها، من حيث الأهداف، والمنهجيَّة، والحدود الزمنيَّة، والمكانيَّة.

ويمكن إجمال أهمّ ما يميز الدِّراسَة الحاليَّة عن الدِّراسَات السابقة، في أنها من المحاولات الدراسيَّة الأولى التي تتناول البعد الجغرافي في تحليل وتقويم كفاءة وكفاية خدمات الأمنيَّة في مدينة حَائِل، وفقًا لبعض المعايير الكميَّة والنوعيَّة، كما أنَّها سوف تستخدم نظم المعلومات الجغرافيَّة، في إجراء التحليلات اللازمة لوضع بعض الحلول المكانيَّة المناسبة، للتغلُّب على المعوقات التي تحدُّ من قصورها المكاني في مدينة حَائِل.

التوزيع الجغرافي للسكان في مدينة حائل:

تعدُّ دراسة التوزيع المكاني للسكان من الموضوعات المهمة في جغرافيَّة الخدمات، التي تهدف من خلالها إلى إبراز التباين المكاني للسكان على مستوى أحياء مدينة حائل، فهم الذين يتعاملون مع الخدمات داخل المدن، ومن ثم يمكن تحديد احتياجهم للخدمات، بناءً على تباين كثافتهم داخل منطقة الدِّراسَة، ومن أجل الكشف عن طبيعة التوزيع السكاني، يتضح من بيانات الجدول (1)، والشكل رقم (2)، أن هناك تباينًا مكانيًّا في الكثافة السكانيَّة بين أحياء مدينة حائل، البالغ عددها 58 حيًّا، وجرى تقسيم الكثافة السكانيَّة إلى خمس فئات، اعتمادًا على النسب الربيعيَّة، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

1–مرتفعة جدًّا (5000 نسمة فأكثر / كم2).

يظهر هذا النمط من الكثافة السكانيَّة ما يعادل (15%) من مجموع الأحياء، وتتضمن ما نسبته (9710. %) من إجمالي السكان، وتشمل الأحياء التالية: (المحطة، حي المنتزه الشرقي، صلاح الدين الشرقي، المنتزه الشمالي، سماح ولبدة، شراف، الخماشيَّة، الملك عبد الله).

2–مرتفعة (1000–الى اقل من 5000 نسمة/كم2).

يظهر هذا النمط من الكثافة السكانيَّة ما يعادل (40%) من مجموع الأحياء، وتتضمن ما نسبته (21.97%) من إجمالي السكان، وتشمل الأحياء التالية: (الزهراء، صبابة، أجا،

الجامعيين، العزيزيَّة، الوادي، المطار، الزبارة، حي المنتزه الغربي، الوسيطاء، المصيف، النقرة، مغيضه، السمراء، الشفاء، الخزامى، الرصف، الياسمين، كورنيش حائل، برزان، عيرف، درة مشار، حي التلفزيون، والمجمع).

3-متوسطة (من 500 – الى اقل من 1000 نسمة/كم2).

يظهر هذا النمط من الكثافة السكانيَّة ما يعادل (13.33%) من مجموع الأحياء، وتتضمن ما نسبته (14.57 %) من إجمالي السكان، وتشمل الأحياء التالية: (السويفلة، المزعبر، حدري البلاد، نقرة قفار، البحيرة، صلاح الدين الغربي، حي النفل، شرق السويفلة).

4-منخفضة (اقل من 500 نسمة/كم2).

يظهر هذا النمط من الكثافة السكانيَّة ما يعادل (31.66%) من مجموع الأحياء، وتتضمن ما نسبته (51.73%) من إجمالي السكان،

وتشمل الأحياء التالية: (شرق الصناعيَّة، المنطقة الصناعيَّة، قرية نقبين، حي ضاحيَّة الملك فهد، المدائن، قفار، مريفق، المدينة الاقتصاديَّة، السويفلة جديد، الودي، قرية اجا، قرية الجثاميَّة، قرية عقدة الشماليَّة، أرض وزارة الدفاع، الجامعة، حي اللقيطة، وقرية النيصيَّة، مشار، الإسكان).

وعند مقارنة المتوسط الحسابي لأعداد السكان الذي يبلغ (8599.03)، بالانحراف المعياري لأعداد السكان الذي يبلغ (8908.4)؛ نلاحظ أن هناك تفاوتًا وتشتتًا كبيرًا بين أحياء المدينة، من حيث عددها، وما يثبت أن قيمة الانحراف المعياري جاءت أكبر من المتوسط، ولعلَّ ما يفسر ذلك هو التباين الكبير في أعداد السكان وكثافتهم، وتفاوت مساحة الأحياء في مدينة حائل، مما يعكس سوء التوزيع، خصوصًا في المنطقة المركزيَّة التي تتَّسم بصغر مساحتها وكثرة السكان، ويجب أن نشير إلى أن المنطقة المركزيَّة في مدينة حائل هي منطقة أعمال تجاريَّة، وبها بعض الخدمات الحكوميَّة، كالتعليم، والصحة، وبعض الدوائر الحكوميَّة، وكذلك تتضمن أحياؤها العدد الأكبر من السكان.

جدول 1

أعداد السكان وكثافتهم ومساحة الأحياء في مدينة حائل

الحي	عدد السكان	مساحة (كم2)	الكثافة السكانيَّة	مستوي الكثافة	الحي	عدد السكان	مساحة (كم2)	الكثافة السكانيَّة	مستوي الكثافة
شرق الصناعيَّة	50	28.32	1.77	منخفضة	الجامعيين	10064	17.03	3284.36	
المنطقة الصناعيَّة	6938	3.87	205.41		العزيزيَّة	42880	40.98	4831.42	
قرية نقبين	50	3.38	7.40		الوادي	23291	41.14	2294.38	
حي ضاحيَّة الملك فهد	1848	6.03	306.18		المطار	13627	230.06	4983.19	
المدائن	4163	33.78	244.41		الزبارة	13968	33.47	4872.32	
قفار	1502	1.92	36.65		حي المنتزه الغربي	14210	2.82	2597.41	
مريفق	50	3.06	1.22		الوسيطاء	22080	55.81	4146.00	
المدينة الاقتصاديَّة	115	5.24	0.50		المصيف	14700	1.40	2442.59	
السويفلة جديد	3255	8.88	97.26		النقرة	33147	0.95	2335.44	
الودي	5300	2.34	94.97		مغيضة	1579	23.51	1865.34	مرتفعة
قرية أجا	1658	10.15	70.53		السمراء	15800	0.36	3583.96	
قرية الجثاميَّة	1235	2.73	200.97		الشفاء	16062	2.65	1844.76	
قرية عقدة الشماليَّة	256	3.40	135.66		الخزامى	17865	1.94	2022.14	
أرض وزارة الدفاع	50	2.87	0.46		الرصف	9452	0.77	1713.08	
الجامعة	1162	5.47	71.81		الياسمين	6553	0.21	1415.85	
حي اللقيطة	325	5.33	106.69		كورنيش حائل	5870	6.15	1277.36	
قرية النيصيَّة	219	6.02	12.10		برزان	500	1.89	1406.91	
مشار	2365	14.19	344.37		عيرف	700	2.27	3412.73	
الإسكان	7456	0.85	351.39		درة مشار	3546	6.47	1558.78	
السويفلة	1652	4.41	861.87	متوسطة	حي التلفزيون	4215	21.22	1345.81	
المزعبر	3289	8.71	628.05		المجمع	3254	108.59	1207.12	
حدري البلاد	7002	11.81	592.81		المحطة	20261	1.50	8671.13	مرتفعة جدا

الحي	عدد السكان	مساحة (كم2)	الكثافة السكانيّة	مستوي الكثافة	الحي	عدد السكان	مساحة (كم2)	الكثافة السكانيّة	مستوي الكثافة
ثرة قفار	17762	6.75	848.92		حي المنتزه الشرقي	21535	1.00	6333.29	
البحيرة	1814	6.87	644.03		صلاح الدين الشرقي	18000	0.58	18866.87	
صلاح الدين الغربي	1352	8.83	965.40		المنتزه الشمالي	16712	13.71	6315.97	
حي النقل	3546	5.52	548.15		سجاع وليدة	12323	16.18	6359.39	
شرق السويفلة	7456	4.63	543.71		شراف	4321	3.05	5610.52	
الزهراء	5778	6.04	1493.87	مرتفعة	الخماشيّة	10872	18.10	7258.72	
صباية	8567	4.60	2537.40		الملك عبد الله	22080	3.13	22024.53	
أجا	13258	20.92	2198.85		المملكة	7002	2.70	12117.44	
متوسط اعداد السكان			8599.03		الانحراف المعياري لعدد السكان			8908.4	

* المصدر: من عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات هيئة الإحصاء. 2023م

شكل 2

الكثافة السكانية في أحياء مدينة حائل

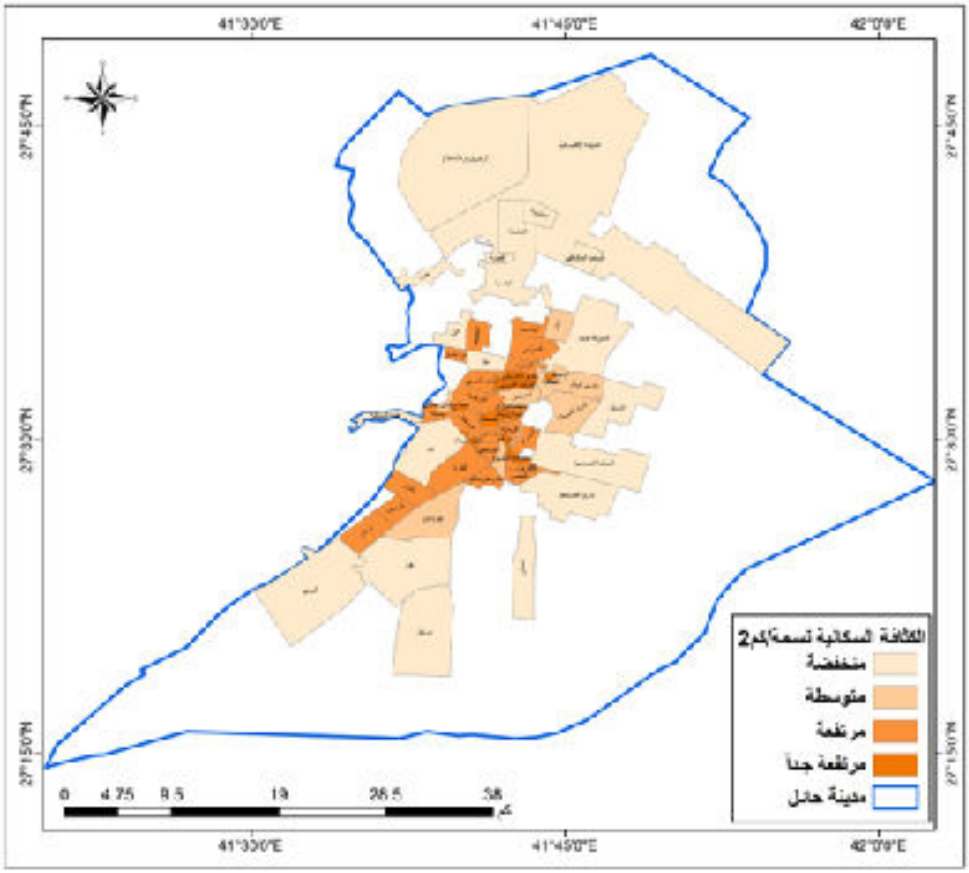

* المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على بيانات هيئة الإحصاء. 2023م

- **التحليل الإحصائي المكاني للخدمات الأمنيّة في مدينة حائل:**

تعتمد الدّراسات الجغرافيّة على التحليل المكاني لتوزيع الظاهرات على سطح الأرض، باعتبار أن التوزيع المكاني جوهر العمل الجغرافي، وبؤرة اهتمامه، أي دراسة الظواهر المختلفة على سطح الأرض، بهدف وصفها وتحليلها وتفسيرها، ومما سهل مهمة الجغرافيين عند إجراء عمليّة التحليل المكاني للظاهرات على سطح الأرض، من أجل التوصل إلى نتائج، وإذا كان توزيع الظاهرة يشكل نمطًا محددًا، أم أنه مجرد توزيع عشوائي، فإذا كان التوزيع يشكل نمطًا محددًا، فإن ذلك يعني أن هناك قوى وعوامل خلف هذا النمط، ما يمكّن الجغرافي من الوصول إلى نتائج تفسير أسباب تشكُّل نمط التوزيع الحالي للظاهرة في منطقة الدّراسة، أما إذا كان عشوائيًّا فإن ذلك يشير إلى عوامل تخضع للصدفة، ومن الصعب إعطاء تفسير لهذا التوزيع (الصالح والسرياني، 2000. ص.226)، ومن البديهي أن نشأة أي ظاهرة حضاريّة تعتمد على مجموعة من العوامل أو الظروف أو المؤثرات، وبمجملها تسهم في تحديد موقع الظاهرة وحجمها، وبعدها عن غيرها من الظاهرات (خير، 2000. ص .341).

شكل 3

توزيع مراكز الشرطة في مدينة حائل

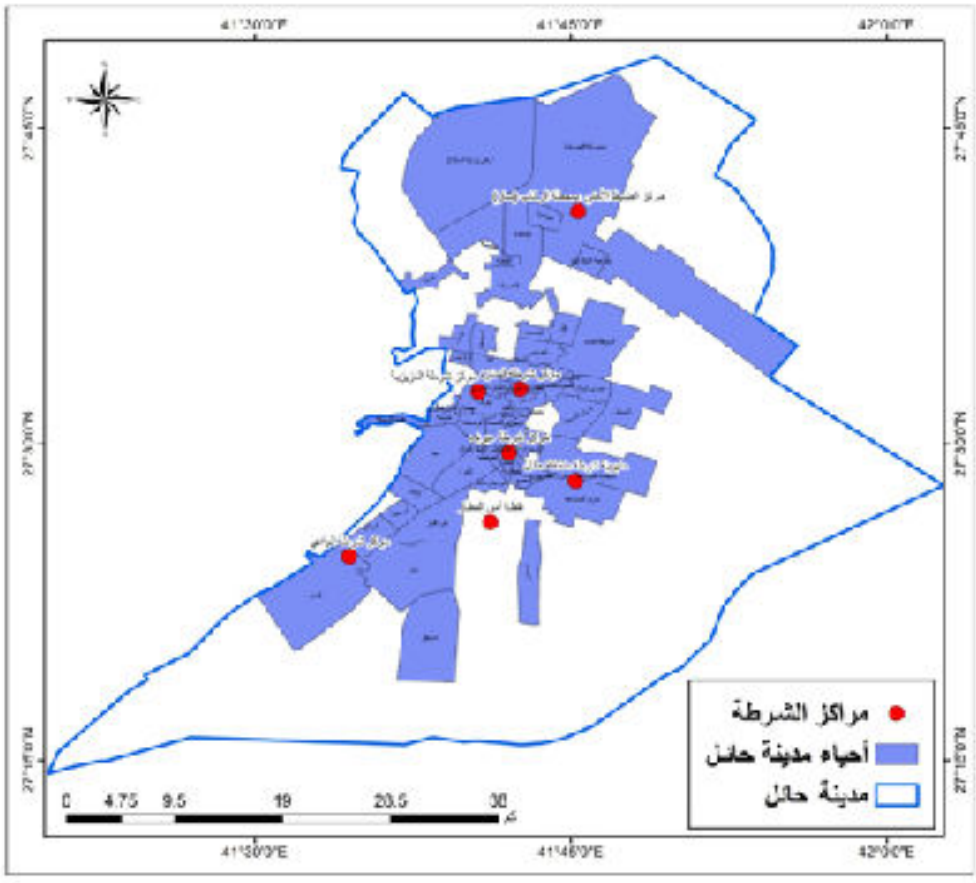

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على بيانات شرطة منطقة حائل، Google Map

من خلال الشكل (3) يتضح أن مدينة حائل تضم 7 مراكز للشرطة في مواقع مختلفة، وهي: مديريّة الضبط الأمني، مركز شرطة العزيزيّة، مركز شرطة المنتزه، مركز شرطة عيرف، مديريّة الشرطة، مركز شرطة الوادي، مركز شرطة المطار، وتتركز معظمها في وسط منطقة الدّراسة، مع وجود تشتت للمراكز في أطراف المدينة، حيث تقع 6 مراكز للشرطة داخل أحياء المدينة، بينما يقع مركز واحد للشرطة، وهو مركز شرطة المطار الذي يقع في مطار مدينة حائل للمدينة.

ومن أجل توضيح التوزيع المكاني لمراكز الشرطة في مدينة حائل؛ اعتمدت الباحثة على التحليل الإحصائي المكاني في نظم المعلومات الجغرافيّة (Spatial Statistics Tools)، ونفذ ذلك من خلال الآتي:

1- اتجاه التوزيع المكاني للخدمات الأمنيَّة

يهدف هذا المبحث إلى التعرف على نمط التوزيع المكاني لمراكز الشرطة في مدينة حائل، حول نقطة معينة، وذلك بهدف معرفة ما إذا كان التوزيع متركزًا أو مشتتًا داخل منطقة الدِّراسَة، ويجب أن نشير إلى أن الدِّراسَة اعتمدت على بيانات أعداد السكان في كل حي عند التحليل، بوصفها وزنًا للخروج بنتائج أكثر دقة، التي يمكن من خلالها تفسير النتائج تفسيرًا سليمًا، وبعيدًا عن التحيز والعشوائيَّة.

- **المركز الفعلي والمثالي والمسافة المعياريَّة لمراكز الشرطة**

تعدُّ مقاييس النزعة المركزيَّة المكانيَّة كالمتوسط المكاني، والظاهرة المركزيَّة، ومقاييس التشتت والانتشار، كالمسافة المعياريَّة، والاتجاه التوزيعي، من أهم المقاييس المكانيَّة التي تمكن الباحث من الحكم على توزيع الأنماط النقطيَّة للظاهرة المدروسة، وتظهر نتائج الشكل (4) أن الموقع المركزي الفعلي لمراكز الشرطة في مدينة حائل الذي يتوسط جميع مراكز الشرطة، هو مركز شرطة عيرف، ونجد أن هناك تقاربًا بين المتوسط المكاني والظاهرة المركزيَّة في مدينة حائل، مما يدل على أن هناك تركزًا لمراكز الشرطة في وسط مدينة حائل.

أما الموقع المتوسط المثالي للتوزيع فيقع لمراكز الشرطة في مدينة حائل، وتحديدًا في وسط منطقة الدِّراسَة تقريبًا، ويتوسط أربعة مراكز للشرطة، ويلاحظ من الشكل (4) أن الدائرة الحمراء تمثل المسافة المعياريَّة على مراكز الشرطة في مدينة حائل، نجد أن قطر المسافة المعياريَّة بلغ 20.4 كم، وتضم المسافة المعياريَّة نحو 5 مراكز للشرطة، وهي تلك الواقعة في وسط مدينة حائل، وبنسبة بلغت 71.4 ٪ من إجمالي عدد المراكز في مدينة حائل، وتلك المراكز هي: العزيزيَّة، المنتزة، عيرف، مديريَّة الشرطة، ومركز شرطة المطار مما يدل على أن هناك تركزًا للظاهرات في وسط مدينة حائل، مع وجود تشتت للظاهرات في شمال وجنوب مدينة حائل، أي أن هناك عشوائيَّة في توزيع مراكز الشرطة في مدينة حائل، مما يدل على عدم وجود تخطيط لأماكن تلك المراكز في المدينة، وتم إنشاء المراكز بطريقة عشوائيَّة وغير مخططة، أما اتجاه التوزيع لمراكز الشرطة في مدينة حائل فيميل- كما يوضح الشكل رقم (4)- إلى اتجاه الشمال الشرقي، وبلغت زاوية اتجاه التوزيع 28.4 درجة، ويضم اتجاه التوزيع 4 مراكز للشرطة، وهي: العزيزيَّة، المنتزة، عيرف، المطار، بنسب بلغت 57.1 ٪ من إجمالي عدد المراكز في مدينة حائل.

نستنتج من تحليل اتجاه التوزيع أن الثقل العام للتوزيع يتمركز في المنطقة المركزيَّة من المدينة، والمنطقة الشماليَّة الشرقيَّة الملاصقة لها؛ مما يعكس أن هناك خللًا في التوزيع، من شأنه أن يعرقل كفاءة الخدمة الأمنيَّة في مدينة الدِّراسَة، وذلك نتيجة التوسع العمراني الحاصل في المدينة، وعدم أخذ ذلك في الحسبان مما يتطلب إعادة توزيع الحدود المكانيَّة لمراكز الشرط، وإضافة مراكز جديدة وفق دليل معايير الخدمات التخطيطيَّة الصادر من وزراة الشؤون البلديَّة والقرويَّة، الذي حدد نطاق الخدمة لمراكز الشرط أن يكون البعد بين كل مركز وآخر ما بين (3000م-5000م)، ويخدم ما بين (20000-30000) نسمة من السكان، والتي من شأنها أن تحقق الكفاءة الأمنيَّة (وزارة الشؤون البلديَّة والقرويَّة، 2006.ص. 15).

شكل 4

التحليل الإحصائي المكاني لمراكز الشرطة في مدينة حائل

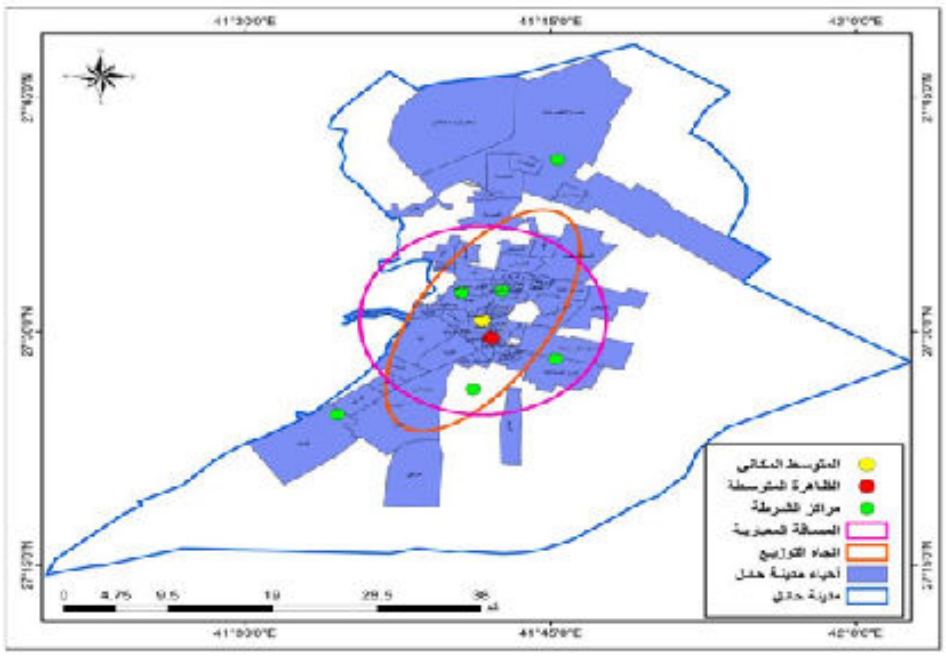

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على بيانات شبكة شرطة منطقة حائل 1445هـ

2–نطاق التأثير (Buffer zone)

تقدر المسافة لكلّ مركز شرطة في منطقة الدّراسَة، بحيث تحدد أقصى مدى يمكن أن تصل إليه خدماتها، وتعرف بنفوذ الخدمة، حسب دليل المعايير التخطيطيَّة الصادر من وزارة الشؤون البلديَّة والقرويَّة، وفي ضوء المسافات التي قُدِّرت يجري توزيع وحدات الخدمة الأمنيَّة، على خريطة تبين توزيع مراكز الشرطة، ومن ثم الحكم على قدرتها على تغطية احتياجات المدينة من هذه الخدمة (أبو نقاب، 2004. ص. 96)

يطلق عليه أيضًا الحرم المكاني، وهي تحديد مسافة معينة من الظاهرة قيد الدّراسَة، ويستخدم في عدة طرق، منها تحديد النطاق الخدمي لخدمة معينة (Hagget, 1970 .201P,).

نستنتج من الشكل (5) الذي يوضّح نطاق تأثير كفاءة المكانيَّة للخدمات الأمنيَّة، والمحدد بـ (5000م)، حسب دليل المعايير التخطيطية لإنشاء الخدمات (وزارة الشؤون البلديَّة والقرويَّة، 2006،ص. 15)؛ أن هناك تداخلًا في نطاق الخدمة لمراكز الشرطة في المدينة، وبلغ إجمالي المساحة المخدومة 422.7 كم2، بنسبة بلغت 46.7 % من إجمالي مساحة المدينة، ونجد أن المناطق المخدومة تتركز معظمها في وسط المدينة وغربها، ومع وجود نطاق للخدمة في شمال وجنوب مدينة حائل، أي أن هناك ما يزيد عن 50 % من مساحة المدينة غير مخدومة بالفعل، وهذا يدل على أن هناك عجزًا في الخدمة المقدمة من مراكز الشرطة، وفق معيار نطاق الخدمة الصادر عن وزارة الشؤون البلديَّة والقرويَّة؛ وعليه تقترح الباحثة على صانع القرار الأمني في المنطقة، إعادة النظر في تخطيط الخدمة الأمنيَّة، مع الأخذ في الاهتمام الأحياء ذات الكثافة السكانيَّة المرتفعة.

شكل 5

نطاق التأثير للخدمات الأمنيَّة في مدينة حائل لعام 1445هـ

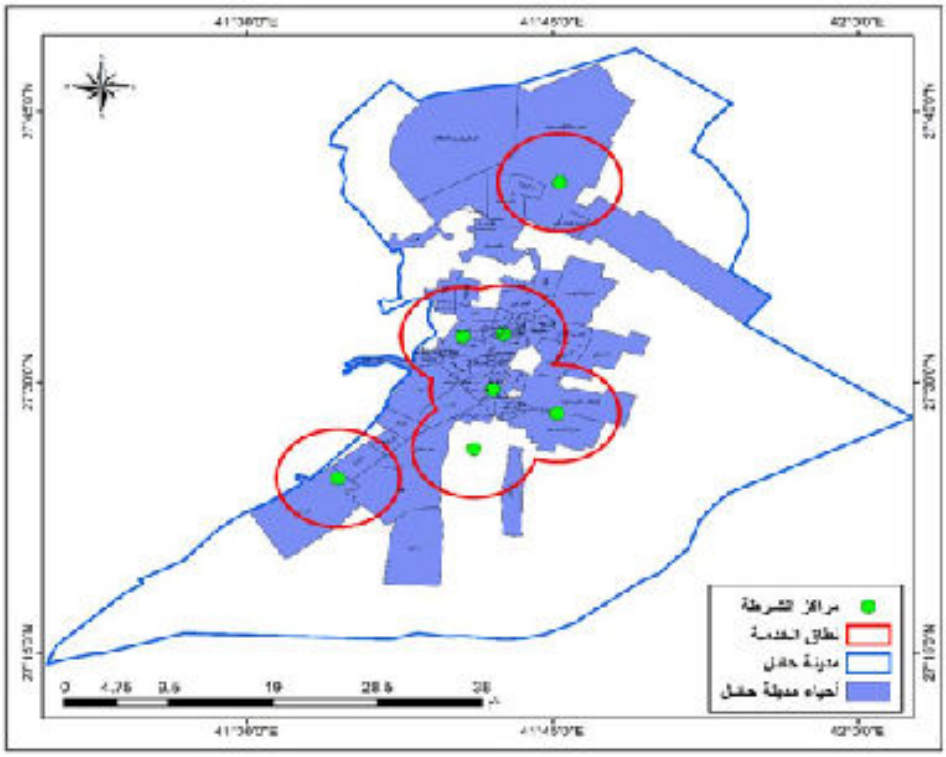

*المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على بيانات مديريَّة شرطة منطقة حائل لعام 1445هـ.

3–تحليل كيرنل

كلما اتجهنا إلى الأطراف (عياصرة، 2017، ص.586)

ويستخدم تحليل كيرنل في معرفة الكثافة التوزيعيَّة للظواهر قيد الدّراسَة، في الحيز الجغرافي للظواهر النقطيَّة أو الخطيَّة، وتحديد البؤر التي تتركز بها الظاهرة التي تكون أعلى عند المركز، وتقل

ومن خلال تطبيق تحليل كيرنل– الشكل رقم (6)– على مراكز الشرطة في مدينة حائل، نجد أن مناطق الكثافة العالية تتركز في وسط المدينة، حيث يوجد كثافة عالية لمراكز الشرطة، حيث تضم تلك المنطقة عدد خمس مراكز شرطة، بينما يوجد

كثافة عالية لمراكز الشرطة في شمال مدينة حائل، وفي جنوب المدينة أيضًا، حيث توجد مراكز الضبط الأمني في الشمال ومركز الوادي في جنوب مدينة حائل. وتتمركز الكثافة بشكل متدرج حول مراكز الشرطة، حيث الكثافة العالية في النطاق المحيط بالمركز، وتقل الكثافة تدريجيًا كلما ابتعدنًا عن مراكز الشرطة، أما عن المناطق التي تخلو من مراكز الشرطة فتأتي في نطاق الكثافة المنخفضة، وتضم تلك الفئة الجزء الأكبر من مساحة المدينة، خاصة في أطراف المدينة في الاتجاهات المختلفة لمدينة حائل.

وقد جاء هذا التحليل متفقًا مع تحليل الاتجاه العام للتوزيع الذي يتمركز في المنطقة المركزيَّة، ويتخذ الاتجاه الشمالي الشرقي من مدينة حائل، كما يُظهر تحليل كيرنل أيضًا أن أطراف المدينة الشماليَّة والجنوبيَّة والشرقيَّة، تتباين فيها كثافة مراكز الشرطة؛ مما يؤدي إلى ضعف الخدمة الأمنيَّة، والذي يتطلب من صناع القرار الأمني اتخاذ قرار بشأنها؛ لتحقيق الكفاءة المكانيَّة للخدمات الأمنيَّة.

شكل 6

تحليل كيرنل للخدمات الأمنيَّة في مدينة حائل

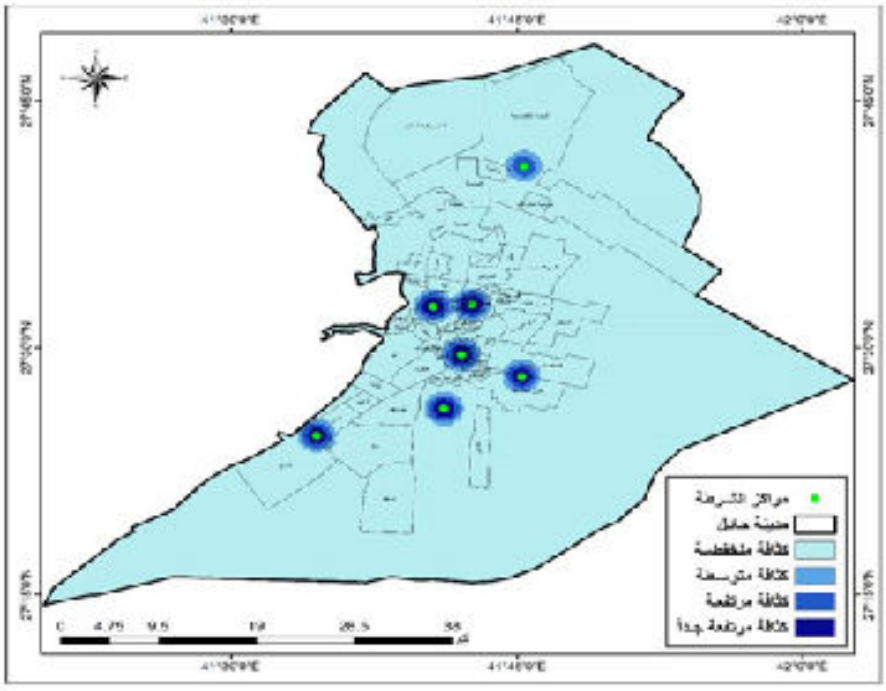

*المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على بيانات مديرية شرطة منطقة حائل لعام 1445هـ

4- نمط التوزيع المكاني للخدمات الأمنيَّة في مدينة حائل:

بعد التعرف على طبيعة التوزيع المكاني لمراكز الشرط، بتحليل التجميع والتشتت المكاني لها، لا بدَّ من إعطاء صورة أدق للحكم على طبيعة التوزيع المكاني لمراكز الشرطة، والنمط الذي يتخذه هذا التوزيع في مدينة حائل، وذلك بالاعتماد على تحليل قيمة صلة الجوار، واختبار الارتباط الذاتي المكاني موران؛ وذلك للحصول على نتائج إحصائيَّة في هيئة أشكال بيانيَّة، تساعد في التفسير، والخروج بنتائج تتسم بالصدق والثبات، والتي يمكن من خلالها تعميم نتائج البحث.

أولًا: تحليل صلة الجوار (Nearst Neighbor Analysis)

يعتمد أسلوب صلة الجوار على دراسة التوزيع المكاني لمراكز الشرطة في المناطق العمرانيَّة، ومناطق التركز السكاني، وتستخدم أداة صلة الجوار في الكشف عن نمط التوزيع للظاهرة، وإذا ما كان هذا توزيعًا عشوائيًّا، أو متركزًا منتظمًا ويعطى صورة واقعيَّة تتيح للمخطط وضع تخطيط مستقبلي سليم (أبو عيانة, 1987، ص .62)

يساعد تحليل صلة الجوار على فهم نمط التوزيع، وهل هو منتظم أم عشوائي، ويقاس بمعادلات رياضيَّة، حيث يكون للمدلول الكمي معنى واضح ومحدد، يبين النمط التوزيعي، وتتراوح قيمة معامل صلة الجوار بين (0 – 2.15)، فإذا كانت القيمة تساوي صفرًا، مما يدل على قمة التركز، وإذا كانت القيمة تساوي 2.15، مما يدل على قمة التباعد والانتشار، وبتطبيق الأداة يوضِّح الجدول رقم (2) نمط توزيع مراكز الشرطة في مدينة حائل (داود، 2012، ص.169).

جدول 2

نتيجة معامل صلة الجوار

قيمة معامل صلة الجوار	نمط التوزيع المكاني
0 – 0.09	متجمع
0.1 – 0.49	متقارب عنقودي
0.50 – 0.99	متقارب عشوائي
1 – 1.99	عشوائي متشتت
1.20- 2.15	متباعد

*المصدر: داود. جمعة محمد. (2012). أسس التحليل المكاني في إطار نظم المعلومات الجغرافيَّة. مكة المكرمة.

من خلال تطبيق معامل صلة الجوار، تبين من الشكل رقم (7) أن النتائج تشير إلى نمط توزيع مراكز الشرطة في مدينة حائل، إذ نجد أن قيمة معامل صلة الجوار تساوي 1.5، وهذا يشير إلى أن نمط توزيع مراكز الشرطة يتجه إلى النمط العشوائي المشتت، وهذا يرجع إلى تَشتُّت المراكز في أطراف المدينة، مثل مركزي: الوادي، والمطار، ومركز الضبط الأمني، مع تركُّز لمراكز الشرطة في وسط منطقة الدِّراسَة، وهذا يدل على عدم وجود تخطيط لمراكز الشرطة وتوزيعها في مدينة حائل.

شكل 7

نمط صلة الجوار للخدمات الأمنيَّة في مدينة حائل

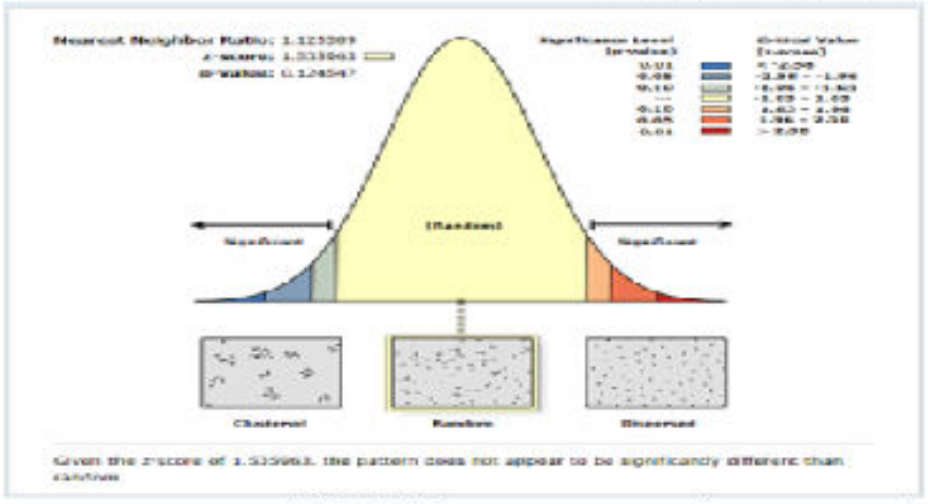

*المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية، مقل برنامج ARC MAP 10.8

أما من خلال الشكل (8) فتُظهر لنا نتائج معامل الارتباط الذاتي (موران) أن القيمة بلغت -0.2، وبهذا يشير إلى أن هناك عشوائيَّة في توزيع مراكز الشرطة في مدينة حائل، وهذه هي النتيجة نفسها التي تم الوصول إليها عند تطبيق تحليل صلة الجوار على مراكز الشرطة، أي أن بناء مراكز الشرطة لم يكن مخططًا له، بل كان هناك عدم تخطيط في إنشاء تلك المراكز.

شكل R

معامل الارتباط الذاتي (موران) للخدمات الأمنيّة في مدينة حائل

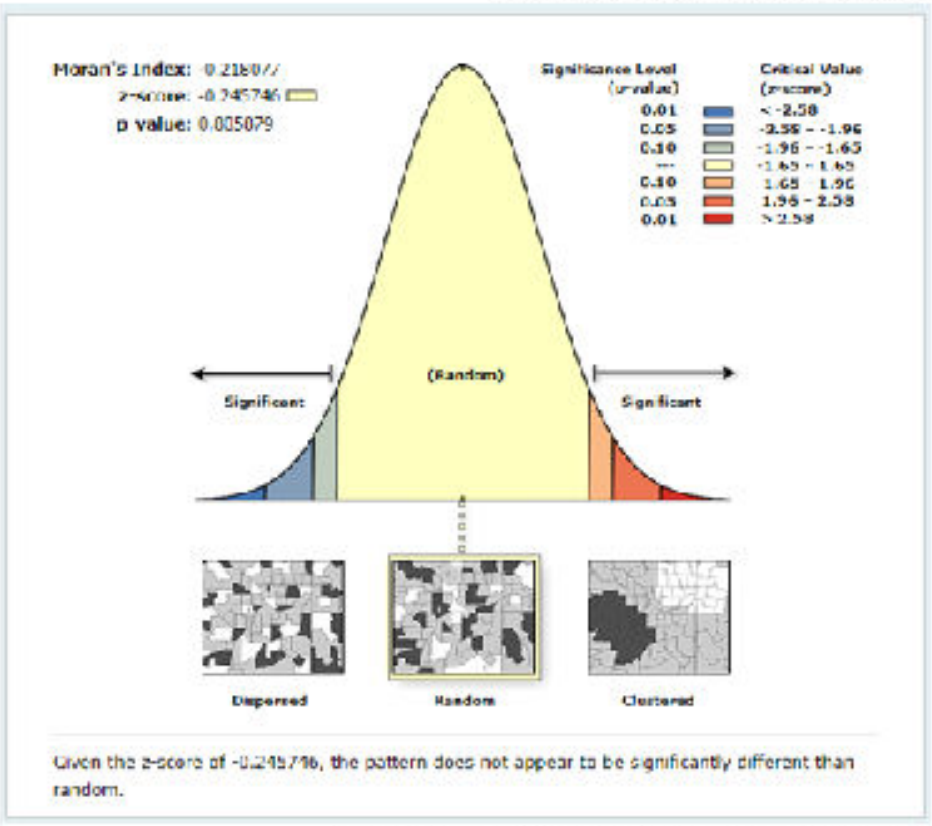

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادًا على برنامج ARC MAP 10.8

نستنتج مما سبق، وبعد تطبيق قيمة صلة الجوار ودليل موران، أن نمط التوزيع المكاني لمراكز الشرطة في مدينة حائل، يتخذ النمط العشوائي، ومن ثم نقبل الفرضيَّة التي تؤكد أن نمط التوزيع المكاني في مدينة حائل يتخذ نمط العشوائيَّة، الذي لم يُخطَّط له، بل وُجِد بفعل الصدفة، وتشير نتائج دليل موران إلى عدم وجود علاقة بين التجمعات السكنيَّة في الأحياء ومواقع الشرطة في مدينة حائل، وهذا يرجع بدوره إلى وجود أحياء ذات أعداد سكانيَّة مرتفعة خارج نطاق الخدمة الأمنيَّة، حسب المعايير التخطيطيَّة للخدمات، ويمكن أن نفسر ذلك بسبب اتساع رقعة المدينة في السنوات الأخيرة، وعدم إعادة تخطيط للخدمات الأمنيَّة من قبل صناع القرار الأمني في المنطقة، بما يتماشى مع الوضع الراهن؛ مما يتطلب زيادة عدد مراكز الشرطة في الأحياء ذات الكثافة العالية، أو التي توسَّع بها العمران.

ثانيًا: تقييم الملاءمة المكانيَّة والكفاءة الوظيفيَّة لمراكز الشرطة في مدينة حائل:

يقصد بالملاءمة المكانيَّة لأيَّة ظاهرة جغرافيَّة تحديد الشكل الأمثل لتوزيعها الحالي والمستقبلي، عبر تطبيق منهجيَّة التحليل المكاني المتوفرة في بيئة نظم المعلومات الجغرافيَّة Arc Gis، وهي أسلوب تقني يهدف إلى قياس العلاقات المكانيَّة بين الظواهر الجغرافيَّة، بما يضمن تفسيرًا علميًّا لها، وتحقيق الفائدة المستقبليَّة منها، عن طريق فهم أسباب وجودها على سطح الأرض، والتنبؤ بسلوكها في المستقبل (شرف، 2012، ص.51). من المعروف أن مبدأ عمل الملاءمة المكانيَّة لا يعمل على ظاهرة دون أخرى، بل يرتبط بالعلاقات القائمة بين الظاهرات الجغرافيَّة في منطقة الدِّراسَة، سواء أكانت متجاورة أم متباعدة عن بعضها البعض؛ لذلك فإن الظواهر هي التي تحدد نوع العلاقة، وبعدها المستقبلي،

ومن ثم تصبح متغيرة في المكان وباستمرار وبمرور الزمن، مما يدل على حدوث تغير في قيمة المكان، مما يحّم على المخطط أن يلاحظ هذه المتغيرات بقوة الملاحظة الشخصيَّة؛ كي يتسنى له تحويل الظاهرة إلى قيم مكانيَّة يمكن تحليلها إحصائيًّا ومكانيًّا (الدايني، 2017، ص.117).

من خلال دراسة مراكز الشرطة في مدينة حائل وتوزيعها، تبين أنه لا يوجد عدالة في توزيع مراكز الشرطة في مدينة حائل، وأن هناك مناطق تعاني من العجز في مراكز الشرطة، وفقًا لمعايير وزارة الشؤون البلديَّة والقرويَّة، كما تبين أن هناك عدم توافق بين مراكز الشرطة في مدينة حائل والمعايير الصادرة عن وزارة الشؤون البلديَّة والقرويَّة؛ لذا لا بدَّ من إنشاء مراكز للشرطة لسد هذا العجز.

وقد تم إعداد البيانات اللازمة لتحويل تلك المعايير إلى طبقات تبين استخدامها داخل بيئة نظم المعلومات الجغرافيَّة، وتشمل تلك الطبقات المعايير سابقة الذكر، يتم إدخال تلك الطبقات داخل النموذج، ثم يتم إجراء مجموعة متتابعة من العمليات؛ للوصول إلى مناطق الملاءمة المكانيَّة، ويوضح شكل رقم (9) النموذج المستخدم.

شكل (9)

نموذج الملاءمة المكانيَّة لتحليل الموقع الأنسب لإنشاء مركز شرطة في مدينة حائل

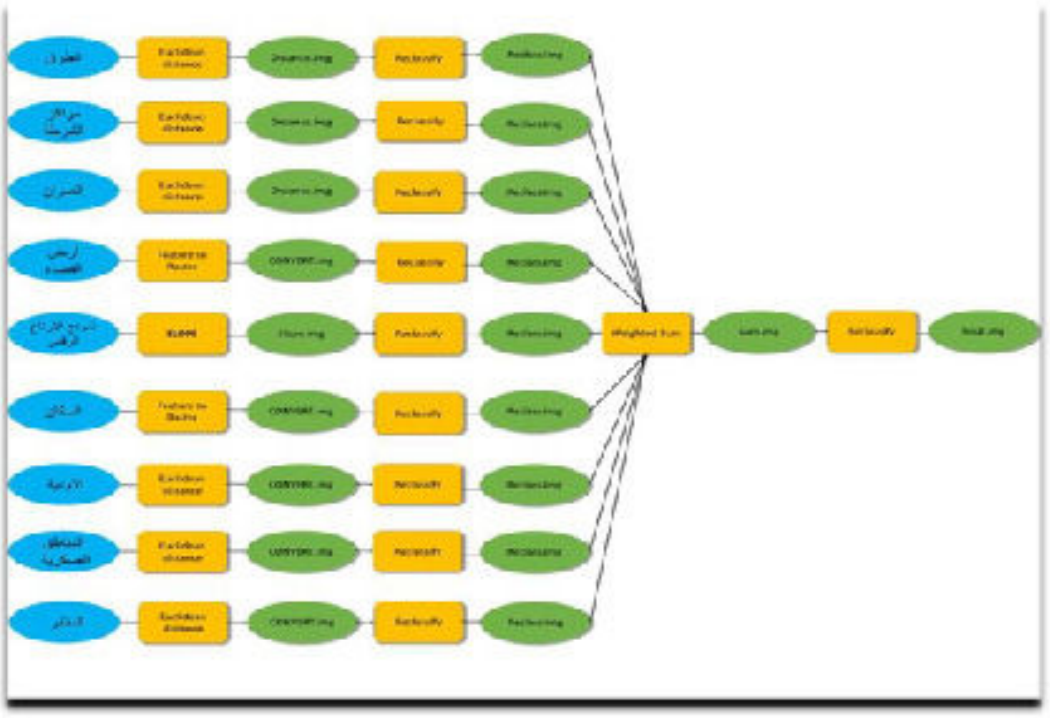

المصدر: من عمل الدراسة اعتمادًا على برنامج ArcGIS 10.8

ومن خلال دراسة المساحات المتاحة لإنشاء مراكز جديدة للشرطة، نجد أن إجمالي المساحة بلغت 14.5 كم2، موزعة على ٨ مواقع في أنحاء المدينة، ومن خلال تطبيق النموذج تبين من الشكل رقم (10) أن هناك 4 مواقع ذات ملاءمة عالية لإنشاء مراكز للشرطة، توجد في أربعة أحياء مختلفة، وهي: النيصيَّة، السويفلة الجديدة، الإسكان، أجا، وتبلغ مساحتها 7.7 كم2، ونسبة بلغت 0.8 ٪ من إجمالي مساحة المدينة، أما عن الملاءمة المتوسطة فتوجد في موقع واحد، في حي المدائن جنوب المدينة، وبلغت المساحة 1.7 كم، أما عن الملاءمة المنخفضة فتوجد في موقعين اثنين، في شمال منطقة الدِّراسَة في أحياء المدينة الاقتصاديَّة ونقبين، وفي حي مريفق جنوب المدينة، وبلغت المساحة 5كم2.

شكل 10

المواقع المثلى لإنشاء مراكز الشرطة في أحياء مدينة حائل

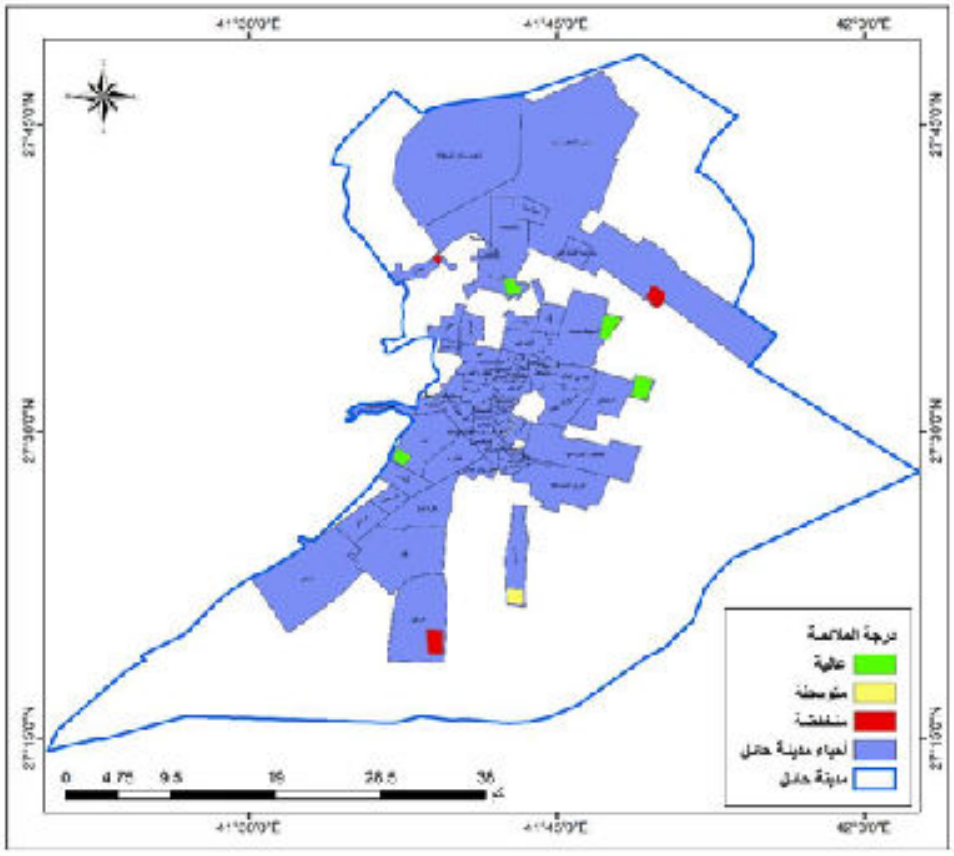

المصدر: من عمل الباحث

النتائج:

1-أظهرت الدِّراسَة أن ما يعادل (10.97 %) من السكان في مدينة حائل، يتركزون في المنطقة المركزيَّة والأجزاء الشماليَّة الشرقيَّة من المدينة، أما أقل المناطق تركزًا في الكثافة السكانيَّة فهي الأحياء: شرق الصناعيَّة، المنطقة الصناعيَّة، قرية نقبين، حي ضاحية الملك فهد، المدائن، قفار، مريفق، المدينة الاقتصاديَّة، السويفلة جديد، الودي، قرية أجا، قرية الجثاميَّة، قرية عقدة الشماليَّة، أرض وزارة الدفاع، الجامعة، حي اللقيطة، وقرية النيصيَّة.

2-نستنتج من التحليل الإحصائي المكاني أن الوضع الراهن للخدمات الأمنيَّة، لا يحقق الكفاءة المكانيَّة التي تخدم المناطق ذات الكثافة السكانيَّة المرتفعة في منطقة الدِّراسَة، وذلك كالتالي:

- الموقع المركزي الفعلي لمراكز الشرطة في مدينة حائل الذي يتوسط جميع مراكز الشرطة، هو مركز شرطة عيرف، ونجد أن هناك تقاربًا بين المتوسط المكاني والظاهرة المركزيَّة في مدينة حائل، وهذا يعني أن هناك تركزًا لمراكز الشرطة في وسط مدينة حائل.
- الموقع المتوسط المثالي للتوزيع يقع في وسط منطقة الدِّراسَة تقريبًا، ويتوسط أربعة مراكز للشرطة، وهذا يعني أن هناك تركزًا للمراكز الشرطة في وسط مدينة حائل.
- نجد أن المسافة المعياريَّة على مراكز الشرطة في مدينة حائل قطرها بلغ 20.4 كم، وتضم المسافة المعياريَّة نحو 5 مراكز للشرطة، وهي تلك الواقعة في وسط مدينة حائل، وبنسبة بلغت 71.4 ٪ من إجمالي عدد المراكز في مدينة حائل.

3-اتجاه التوزيع لمراكز الشرطة في مدينة حائل، يميل إلى اتجاه الشمال الشرقي، وبلغت زاوية اتجاه التوزيع 28.4 درجة، ويضم اتجاه التوزيع 4 مراكز للشرطة، مما يعكس أن هناك خللًا في التوزيع، من شأنه أن يعرقل كفاء الخدمة الأمنيَّة في مدينة الدِّراسَة.

4-أظهر نمط التوزيع الجغرافي لمراكز الشرطة من خلال تحليل صلة الجوار، أنه يتخذ النمط العشوائي المشتت، حيث بلغت قيمة معامل صلة الجوار تساوي 1.5، وهذا يرجع إلى تشتت المراكز في أطراف المدينة، وعدم وجود تخطيط لمراكز الشرطة وتوزيعها في مدينة حائل.

5-أظهر تحليل موران أن نمط التوزيع في المدينة يتخذ النمط العشوائي، وعدم وجود علاقة بين التجمعات السكنيَّة في الأحياء ومواقع الشرط في مدينة حائل، حيث يوجد أحياء ذات أعداد سكانيَّة مرتفعة خارج نطاق الخدمة الأمنيَّة، حسب المعايير التخطيطيَّة للخدمات.

6-تمكَّنت الدِّراسَة من وضع تصنيف ملاءمة مكانيَّة للمواقع المثلى لإنشاء مراكز شرط جديدة، حيث توجد في أربعة أحياء مختلفة، وتبلغ مساحتها 7.7 كم2، ونسبة بلغت 0.8 ٪ من إجمالي مساحة المدينة، أما عن الملاءمة المتوسطة فتوجد في موقع واحد، في حي المدائن جنوب المدينة، وبلغت المساحة 1.7 كم، أما عن الملاءمة المنخفضة فتوجد في موقعين اثنين في شمال منطقة الدِّراسَة، في أحياء المدينة الاقتصاديَّة ونقين، وفي حي مريفق جنوب المدينة، وبلغت المساحة 5كم2.

التوصيات:

- يجب الأخذ في الحسبان النمو السكاني والعمراني عند تخطيط الخدمات الأمنيَّة في منطقة الدِّراسَة؛ من أجل تحقيق الكفاءة المكانيَّة للخدمات الأمنيَّة.
- إعادة توزيع مراكز الشرطة في مدينة حائل، وإنشاء مراكز جديدة يمكنها تغطية الأحياء أمنيًّا حسب نموذج الملائمة المكانية الذي عملته الدراسة.
- إلزام مخططي الأحياء بتوفير أراضٍ مخصصة للقطاع الأمني في مدينة حائل.
- انشاء قاعدة بيانات جغرافية ضمن نطاق الخدمة لكل مركز، لما له أهمية كبيرة في تزويد القنوات الأمنية بكافة المعلومات عن الافراد داخل الاحياء السكنية والمسجلين جنائياً، اذ تسهم في كشف العديد من الجرائم المرتكبة وبوقت قياسي.

المراجع:

أبو عيانة، فتحي. (1987). مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافيا البشريَّة. دار المعرفة الجامعيَّة.

أبو نقاب، كريمة سالم. (2004). التوزيع المكاني للمؤسسات التعليميَّة بمدينة الزاوية. [رسالة ماجستير غير منشورة]. كليَّة الآداب، جامعة السابع من أبريل. ليبيا.

البغدادي، مصطفى محمد. (1994) دراسة منهجيَّة عن علاقة علم الجغرافيا بالخدمات. حوليَّة كليَّة البنات. جامعة عين شمس. (17)، ص ص255-276.

الجراش، محمد بن عبد الله. (2004). الأساليب الكميَّة في الجغرافيَّة. الدار السعوديَّة للنشر.

الجياشي، فلاح حسن جواد. (2015) دراسة في جغرافيَّة الجريمة باستخدام *gis*. [رسالة ماجستير]. كليَّة الاداب، جامعة ذي قار. محافظة المثنى.

الحربي، سلطان بن عياد. (2018) تقييم الكفاءة المكانيَّة لمراكز الشرط في مدينة بريدة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية. مجلة البحوث الأمنيَّة. 28(72) ,205-257. مسترجع من :http //:mandumah.search/com<948441/Record

خير، صفوح. (2000) الجغرافيَّة موضوعها. ومناهجه. وأهدافها. دار الفكر المعاصر.

داود، جمعة محمد. (2012). أسس التحليل المكاني في إطار نظم المعلومات الجغرافيَّة. مكة المكرمة.

الدايني، وحيدة داود. (2017) الملاءمة المكانيَّة لمرائب النقل في مدينة البصرة (دراسة في جغرافيَّة النقل الحضري). [رسالة ماجستير]. كليَّة التربية للعلوم الإنسانيَّة، جامعة البصرة. بغداد.

السبيعي، فراج علي. (2013). مدى الرضا عن مستوى خدمات الأمن والسلامة في مدينة الملك فهد الطبيَّة من وجهة نظر المبحوثين. [رسالة ماجستير غير منشورة]. قسم العلوم الشرطيَّة. كليَّة الدِّراسَات العليا، جامعة نايف العربيَّة للعلوم الأمنيَّة. الرياض.

سليمان، طارق بن محمد. (2016). استخدام نظم المعلومات الجغرافيَّة في دراسة توزيع مراكز الشرط المجتمعيَّة في مدينة الخرطوم الكبرى.

ورقة مقدمة في الدورة العاشرة للمؤتمر الدولي جيوتونس 2016. تونس.

شرف، محمد إبراهيم. (2012). التحليل المكاني باستخدام نظم المعلومات الجغرافيَّة. دار المعرفة الجامعيَّة.

الصالح، ناصر عبد الله، السرياني، محمد. (2000). الجغرافيا الكميَّة والإحصائيَّة أسس وتطبيقات بالأساليب الحاسوبيَّة الحديثة. مكتبة العبيكان.

الضباطي، سلطان، الحربي. سلطان. (2018). تقييم الكفاءة المكانيَّة للمراكز الأمنيَّة في مدينة الرياض باستعمال نظم المعلومات الجغرافيَّة. المجلة الجغرافيَّة الخليجيَّة. (10).

الطائي، إياد عاشور. (2013). النمو العمراني لمدينة سامراء وأثره في كفاءة الخدمات العامة والبنى التحتيَّة وإقامتها المستقبليَّة. مجلة جامعة سامراء. 29 (32)، بغداد.

عبده، أحمد. (2012). أصول جغرافيَّة النقل: دراسة كميَّة تحليليَّة. مكتبة الأنجلو المصريَّة.

العمر. أحمد. (1999). تحليل مقارن للأنماط المكانيَّة لمديريات الشرطة في بغداد. مركز البحوث والدِّراسَات.

عياصرة، ثائر مطلق. (2017). تطبيق نظم المعلومات الجغرافيَّة باستعمال نماذج الموقع – التخصيص مِن أجْل تحسين التخطيط المكاني لخدمات مراكز الدفاع المدني: دراسة حالة محافظة جَرَش. الأردن. المجلة الأردنيَّة للعلوم الجتماعيَّة. 10(1). ص ص39-61.

أمانة منطقة حائل. قسم نظم المعلومات الجغرافيَّة. (2023) خريطة مدينة حائل (الأحياء. المساحة. استخدام الأرض. أعداد السكان).

كبارة، فوزي سعيد. (2001). استخدام نظم المعلومات الجغرافيَّة لتوزيع مراكز الأمن في حاضرة الدمام. مجلة البحوث الأمنيَّة. 10(20). ص ص 225-245.

الهيئة العامة للإحصاء. (2023). نتائج تعداد العام للسكان،والمساكن.المملكةالعربيَّةالسعوديَّة:الرياض.

وزارة الشؤون البلديَّة والقرويَّة. (2006). المعايير التخطيط للخدمات. المملكة العربيَّة السعوديَّة.

Abdo, Ahmed. (2012). Fundamentals of transportation geography: a quantitative and analytical study. (in Arabic). Cairo, Anglo-Egyptian Bookshop.

Abu Ayana, Fathi. (1987). Introduction to statistical analysis in human geography. (in Arabic). Alexandria, University Knowledge House.

Abu Niqab, Karima Salem. (2004). Spatial distribution of educational institutions in the city of Az-Zāwiyah. [Unpublished master's thesis], Faculty of Arts, 7th of April University, Libya.

Al-Baghdadi, Mustafa Mohammed. (1994). A systematic study on the relationship between geography and services. (in Arabic). Ain-Shams University, Girls College Yearbook, (17), pp. 255-276.

Al-Daini, Wahida Daoud. (2017). The place suitability of transportation parks in Basra City (A study in urban transport). (in Arabic). [Master Thesis]. College of Education for Humanities, University of Basra, Baghdad.

al-Dhabati, Sultan, & Al-Harbi, Sultan. (2028). Evaluating the spatial efficiency of the security centers in the city of Riyadh using geographic information systems. (in Arabic). Gulf Geographical Journal, (10).

Al-Harbi, Sultan bin Ayyad. (2018). Assessing the spatial efficiency of police stations in Buraidah City using Geographic Information Systems. Security Research Journal, 28(72), 205-257. Retrieved from http://search.mandumah>com/Record/948441

Al-Jarash, Mohammed bin Abdullah. (2004). Quantitative methods in geography. (in Arabic). Saudi Arabia, Saudi Publishing House.

Al-Jayashi, Falah Hassan Jawad. (2015). A study on the geography of crime using GIS. (in Arabic). [Master thesis]. College of Arts, Dhi Qar University, Al-Muthanna Governorate.

al-Ka'abi, Ghalib. (2020). Spatial analysis of security centers in the city of Najaf. (in Arabic). Al-Qadisiyah Jurnal, 21(4).

al-Omar, Ahmed. (1999). A comparative analysis of spatial patterns of police departments in Baghdad. (in Arabic). Baghdad, Center for Research and Studies.

Khair, Safouh. (2000) Geography - Its Subject, Methods and Objectives. (in Arabic). Lebanon, Contemporary Thought Publishing House.

Ministry of Municipal and Rural Affairs. (2006). Standards for planning services. Kingdom of Saudi Arabia.

Sharaf, Mohammed Ibrahim. (2012). Spatial analysis using geographic information systems. (in Arabic). Alexandria, University Knowledge House.

Suleiman, Tariq bin Mohammed. (2016). Using Geographic Information Systems to Study the Distribution of Community Police Stations in the Greater Khartoum City. (in Arabic). A Paper presented at the 10th session of the GEO-TUNIS International Conference 2016. Tunisia.

Usman, A. A., & Kumar, M. (2015). Site suitability analysis for waste disposal in Kano Metropolis, Nigeria (using multi-criteria evaluation, AHP, and GIS techniques). International Journal of Scientific and Engineering Research, 6(11), 1072-1081.

Al-Saleh, Nasser Abdullah; & Al-Siryani, Mohammed. (2000). Quantitative and statistical geography: Foundations and applications of modern computer methods. (in Arabic). Riyadh, Obeikan Bookshop.

Al-Subai'ai, Faraj Ali. (2013). The extent of satisfaction with the level of security and safety services at the King Fahd Medical City from the respondents' viewpoint. (in Arabic). Unpublished Master thesis. Department of Police Sciences, College of Graduate Studies, Naif Arab University for Security Sciences. Riyadh.

Al-Taie, Iyad Ashour. (2013). The urban growth of the city of Samarra and its impact on the efficiency of public services and infrastructure and its future establishment. (in Arabic). Samarra University Journal, 29 (32), Baghdad.

Ayasra, Thaer Mutlaq. (2017). Applying GIS By Location-Allocation Models For Improvement Spatial Planning Of Civil Defence Services: Case Study Jerash Governorate, Jordan. (in Arabic). Jordanian Journal of Social Sciences, 10(1), pp. 39-61.

Buerger, M. E., Cohn, E. G., & Petrosino, A. J. (1995). Defining the "hot spots of crime": Operationalizing theoretical concepts for field research. Crime and place, 4(2), 237-257.

Daoud, Juma Mohammed. (2012). Foundations of Spatial Analysis within the Framework of Geographic Information Systems. (in Arabic). Saudi Arabia, Mecca.

Department of Geographic Information Systems. (2023). Map of Hail City (neighborhoods, area, land use, population numbers), Hail Region Municipality.

General Authority for Statistics. (2023) General Population and Housing Census Results. (in Arabic). Saudi Arabia, Riyadh.

Hagget, P. (1970). Locational analysis in human geography. London: Edward Arnold.

Kabbara, Fawzi Saeed. (2001). Using geographic information systems for the distribution of security centers in Dammam. (in Arabic). Security Research Journal. 10(20), pp. 225-245.

جامعة حائل
University of Hail

Journal of Human Sciences
At Hail University

Journal of Human Sciences

A Scientific Refereed Journal Published by University of Hail

Seventh Year, Issue 22
Volume 2, June 2024

Arcif
Analytics

Print 1658 -788 X
Online E- 8819-1658